الأمم المتحدة

E/AC.51/2021/L.4/Add.12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
25 June 2021
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والستون

1-25 حزيران/يونيه 2021

مشروع تقرير

المقرر: السيد أرمَن **خاشاتريان** (أرمينيا)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

(البند 3 (أ))

البرنامج 11
البيئة

1 - نظرت اللجنة في دورتها الحادية والستين في البرنامج 11، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 ومعلومات الأداء البرنامجي لعام 2020 (A/76/6 (Sect.14)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2021/9).

2 - ووجّه الرئيس انتباه اللجنة إلى البيان الذي أدلت به الأمينة العامة المساعدة ومديرة مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عند عرض البرنامج. وقامت الأمينة العامة المساعدة، مع ممثلين آخرين للأمين العام، بالردّ على الاستفسارات التي أثارتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

010721 010721 21-08067 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

3 - أعربت الوفود عن دعمها للخطة البرنامجية المقترحة ولبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره ودعمه المستمر لعمل برنامج البيئة في سبيل قيادة وتنسيق العمل في المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وشدد وفد آخر على أهمية المسائل البيئية، لأنها ذات صلة بالحياة اليومية لكل فرد وبكوكب الأرض ذاته، وأعرب عن تقديره للعمل الهام الذي قام به برنامج البيئة خلال السنوات الماضية. وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأنه لا يوجد ثمة تحد طويل الأجل يواجه العالم أكبر من تغير المناخ، الذي يحتل مكان الصدارة في دبلوماسية بلده وسياسته الخارجية وأمنه القومي. وأعرب وفد آخر عن رأيه بأن أزمة البيئة ستظل في صميم القضايا العالمية في السنوات القادمة، وأشار إلى أن تتبُّعها أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالمثل، رأى أحد الوفود أن تغير المناخ هو أحد القضايا الحاسمة في العصر الحالي وشدد على أن البلدان النامية هي من بين أكثر البلدان تضرراً من هذه الكارثة. وقال الوفد أيضاً إنه على الرغم من مساهمة بلده بنسبة تقل من 1 في المائة من انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي، فإنه من أكثر البلدان تعرضاً للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

4 - وأقرت بعض الوفود بكون الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 تستند إلى الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة 2022-2025، المعتمدة في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي عقدت في شباط/فبراير 2021، ورحبت بذلك. وهنأ أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحويل ما اعتُمد في استراتيجيته المتوسطة الأجل إلى خطة برنامجية عملية وصارمة تتضمن بوضوح إشارات إلى المنظور الجنساني والإعاقة وحقوق الإنسان. وبالمثل، رأى وفد آخر نفس الرأي القائل بأن مسألتي حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية ينبغي أن تؤديا دوراً في عمل برنامج البيئة. وأوضح أحد الوفود أن البرنامج يمثل أساساً جيداً لمزيد من العمل بشأن القضايا البيئية، مع مراعاة التطورات الأخيرة وإيلاء الاعتبار الواجب لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

5 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه الشديد لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما في مجالات التقييم العلمي وبناء القدرات والمساعدة التقنية، بما في ذلك نوعية الهواء، وتصريف الملوثات الكيميائية والنفايات، وقضايا المحيطات، وتطوير القانون البيئي الوطني. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الذي يقوم به برنامج البيئة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظ أحد الوفود مع التقدير الخطة البرنامجية المتوازنة لبرنامج البيئة والدور الحاسم الذي يؤديه في تركيز الجهود العالمية على التصدي لتدهور البيئة وأزماتها في مجالات عدة، وكذلك في إنجاز ما يقتضيه البُعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد أيضاً إلى أن برنامج البيئة يؤدي دوراً هاماً في ضمان تعافٍ مراع للبيئة من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستحاول جميع البلدان تحقيقه في السنوات القليلة القادمة. وعلى نفس المنوال، أقر وفد آخر بالصلة الهامة للغاية التي وردت في السرد البرنامجي والتي تربط بين الجائحة وتأثيرها على تنفيذ البرامج.

6 - وفي ما يتعلق بالتغييرات البرنامجية، أشار أحد الوفود إلى أن الاتجاه الذي كان يسير فيه البرنامج وثيق الصلة للغاية وأعرب عن دعمه للعديد من التغييرات الموضوعية. وشدد الوفد على أهمية التصدي لمشاكل النفايات البحرية والتلوث البلاستيكي، بما في ذلك ارتباطها بآثار الجائحة. وأشار الوفد نفسه إلى أن المناقشة الرفيعة المستوى التي نظمها رئيس الجمعية العامة أكدت من جديد الطابع الملح للمسألة وأبرزت أن دور برنامج البيئة القيادي في هذا الصدد سيكتسي أهمية حيوية لضمان فعالية الجهود وعالميتها. كما أعرب الوفد عن دعمه

للتركيز على تحسين اتساق السياسات البيئية، وضمان اتباع نهج مستدام في جهود التعافي من آثار الجائحة، ودعم القضاء على الفقر الذي يعد شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

7 - وطرح أحد الوفود أسئلة عن سبب الحاجة إلى إعادة تسمية البرامج الفرعية، وطُلب توضيحٌ لمعرفة ما إذا كانت تلك مجرد تغييرات سطحية أو هي تغييرات تؤثر على محتوى البرامج الفرعية. وطلب الوفد توضيحاً بشأن كيفية ارتباط التغييرات في أسماء البرامج الفرعية بأهدافها والنتائج المقررة لها. وأشار الوفد نفسه، كعنصر إيجابي، إلى أن الأهداف المتفق عليها من قبل لم تتغير على ما يبدو، على الرغم من التغييرات الحاصلة في أسماء البرامج الفرعية. وأشار وفد آخر إلى حدوث عدة تغييرات في ستة برامج من البرامج الفرعية السبعة من الخطة البرنامجية المقترحة، وأعرب عن قلقه بشأن التغييرات في أسماء أو أولويات تلك البرامج الفرعية وتوجهاتها ووظائفها. وسلط الوفد الضوء على أهمية الاستمرارية وطلب من برنامج البيئة أن يصوغ الخطط البرنامجية بدقة وفقاً لولاياته. والتمس الوفد ذاته توضيحاً بشأن مصدر ولاية التغييرات المقترحة في البرامج الفرعية، كإعادة تسميتها، وسأل عما إذا كانت تغييرات الأسماء تعني تغييراً في أولويات برنامج البيئة. وأعربت بعض الوفود عن مخاوفها بشأن التغييرات المقترحة، وطلب أحد الوفود مزيداً من الإيضاحات بشأن الكيفية التي سيتجنَّب بها البرنامج الازدواجية الداخلية وكذلك الازدواجية مع الإدارات الأخرى داخل الأمم المتحدة. وأوضح الوفد، كمثال على الازدواجية الداخلية، أن البرنامج الفرعي 2، التحولات الرقمية، والبرنامج الفرعي 4، الإدارة البيئية، يشملان استحداث منصات رقمية جديدة في خططهما، وطلب توضيح السبب الذي يحول دون إمكانية دمج هذه الوظائف لتجنب الازدواجية المحتملة في ما بين تلك البرامج الفرعية والشُّعب الداخلية.

8 - وأعرب أحد الوفود عن مخاوفه بشأن قدرة اللجنة، وبالتالي قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، على إجراء استعراض سليم، من سنة إلى أخرى، للمعلومات الواردة في إطار كل برنامج فرعي في حالة استمرار إدخال تغييرات. كما تم التأكيد على أنه قد يصبح من الصعب على مديري البرامج إعداد هذه الوثيقة كما ينبغي إذا اضطروا كل عام إلى تغيير المعلومات. وأعرب وفد آخر عن قلق مماثل بشأن قدرة أعضاء اللجنة على معالجة جميع المعلومات المقدَّمة، وفي الوقت نفسه رأى أن الغرض من تخطيط البرنامج هو تحديث البرامج سيراً مع تطور الظروف؛ وأشار أيضاً إلى أنه من المستحسَن أن البرنامج قد حدِّث ليعكس تلك التغييرات. وأضاف الوفد كذلك قوله إن التحدي يكمن في كمية المعلومات المقدَّمة وطول التقرير وأشار إلى أنه يُرجى تقديم خطة برنامجية على نحو أكثر إيجازاً في المستقبل.

9 - وأشار أحد الوفود، بصفة بلده البلد المضيف للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في غلاسغو بالمملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، إلى أنه يتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع برنامج البيئة بشأن 'حملة الطبيعة'، وكذلك إعداد توصيف "تعهُّد القادة من أجل الطبيعة" وتوسيع دور الحلول النابعة من الطبيعة.

10 - وشدد أحد الوفود على أن مؤشرات الأداء الرئيسية ينبغي أن تكون ذات طابع استراتيجي وقابلة للقياس والتحقيق وواقعية ومحدَّدة المدة، وألا تكون معقدة للغاية، وطلب توضيحاً بشأن تعريف وصياغة المؤشرات المستخدمة في الخطة البرنامجية المقترحة.

11 - وفي ما يتعلق باللغة المستخدمة في البرنامج، رحب أحد الوفود بشكل خاص بكون تعليقاته المتسقة على مدى السنوات السابقة قد أُخذت في الاعتبار إلى حد كبير. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه في الفقرة 14-10 ضمن الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022، إلى جانب الإشارة إلى "عدم ترك أحد خلف الركب"، كانت هناك إشارة إلى "نهج قائم على حقوق الإنسان" أُدخلت باعتبارها أحد مبادئ البرمجة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وشدد الوفد على أن عدم ترك أي شخص خلف الركب هو هدفٌ معترف به دولياً وجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وطلب توضيحاً بشأن مصدر النهج القائم على حقوق الإنسان باعتباره أحد مبادئ البرمجة بالنسبة لبرنامج البيئة.

12 - وفي ما يتعلق بالاستراتيجية الواردة في البرنامج الفرعي 1، العمل المناخي، أعرب أحد الوفود عن قلقه من استخدام عبارة "لتحويل أسواقها" الواردة في الفقرة 14-20 وأشار إلى أنه لا يدرك بوضوح ماهية نطاق تلك العبارة وآثارها. وأشار الوفد نفسه إلى أن عبارة "لتحويل الأسواق" لم يُتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي في قرار الجمعية العامة 1/70 واقترح استبدالها بصيغة معتمدة مثل "تعزيز خطط تنمية منخفضة الانبعاثات"، تماشياً مع الفقرة 14-32، وبالتالي ضمان الاتساق الداخلي في الوثيقة نفسها، وكذلك الاتساق مع اتفاق باريس.

13 - وبالإشارة إلى الفقرة 14-27، ضمن البرنامج الفرعي 1، أشار أحد الوفود إلى استثمار 169 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الطاقة النظيفة، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالعام السابق، وأعرب عن تقديره لإعطاء الأولوية للبيئة باعتبارها إحدى القضايا الرئيسية على الساحة العالمية. وطلب الوفد ذاته توضيحاً بشأن ما إذا كانت هذه الأموال قد استُخدمت بالكامل خلال عام 2020، بالنظر إلى أن جائحة كوفيد-19 قد عطّلت تنفيذ العديد من البرامج. وطلب الوفد توضيحاً بشأن نية تخصيص تلك الأموال في إطار الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأبرز وفد آخر أن الطموح المناخي مجال ذو أولوية بالنسبة لبلده خلال السنوات القادمة وأعرب عن تقديره للتركيز على موضوع الطموح المناخي في الخطة البرنامجية المقترحة. وسلط نفس الوفد الضوء على النتائج المهمة التي حققها بلده خلال السنوات الماضية في مجال الطاقة النظيفة.

14 - وفي ما يخص البرنامج الفرعي 2 الجديد المقترح، استفسر أحد الوفود عن هدف البرنامج الفرعي في ما يتعلق بالبيانات والتحليلات، وطلب توضيحاً بشأن كيفية جمع البيانات وعن قدرات برنامج البيئة على بذل ذلك الجهد وتجنب الازدواجية المحتملة في الوظائف إذا كانت القدرات الداخلية موجودة بالفعل في الأمم المتحدة وحتى في برنامج البيئة. واستفسر الوفد كذلك عن الكيفية التي سيساهم بها القطاع الخاص في هذا العمل، لا سيما في الحالات التي تكون فيها المعلومات أو البيانات المراد جمعها وتحليلها ستؤثر في أي دولة عضو. وأكد الوفد نفسه أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للمصادر الرسمية للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

15 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، العمل المتعلق بالطبيعة، في إطار النتيجة 1، الارتقاء بمستوى مكافحة القمامة البحرية، أبرزت بعض الوفود الإشارة إلى القمامة البحرية في الفقرة 14-63 ورأت أن إدراجها في السرد البرنامجي جاء في الوقت المناسب وهو مفيد في ضوء الحوادث الأخيرة. وشدد أحد الوفود على أن الإشارة إلى العلاقة بين الجوائح وصحة النظام الإيكولوجي في الفقرة 14-69 بالغة الأهمية بالنظر إلى جائحة كوفيد-19 المستمرة. ونوه وفد آخر إلى الإشارة إلى "التحالف العالمي للصحة الواحدة" في الفقرة ذاتها، وأعرب عن دعمه لنهج "الصحة الواحدة" وطلب مزيداً من الإيضاحات عما إذا كان التحالف عبارة عن منظمة أو منصة محددة أو استعارة تدل على منظمات 'الهيئة الثلاثية الموسّعة'.

16 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، أشار أحد الوفود إلى أن العمل المتعلق بالقانون البيئي، المذكور في الفقرة 14-92، يشمل وضع معايير ومفاهيم جديدة، كمبدأ الدستورية البيئية، والنهوض بها، وفي هذا الصدد، استفسر عما يشكِّل ولاية برنامج البيئة للنهوض بالدستورية البيئية وما يقصده برنامج البيئة بهذا المفهوم. وأثارت عدة وفود مخاوف مماثلة بشأن استخدام المصطلحين "النهج القائم على حقوق الإنسان" و "الدستورية البيئية"، المستخدمين في الفقرتين 14-10 و 14-92 على التوالي، مما يدل على أن هذين المصطلحين لم يتَّفق عليهما على المستوى الحكومي الدولي. وأشار أحد الوفود إلى أن الخطة البرنامجية كانت ستُعرض على الجمعية العامة التي ستقرها في نهاية الأمر، وأكد مجدداً في هذا الصدد أهمية استخدام المصطلحات المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي. وأشار وفد آخر إلى أهمية التقيد بالمصطلحات والعبارات والمفاهيم المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي وتجنب استخدام أي عناصر في السرد البرنامجي يمكن أن تحكم مسبقاً على ما ستتوصل إليه المفاوضات الحكومية الدولية من نتائج في المستقبل. ولئن أيّد أحد الوفود المفهوم العام لاستخدام اللغة المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي، فإنه اختلف معه قليلاً حيث عبّر عن وجهة نظره قائلا إنه مستعد للاقتناع بأي لغة جديدة يمكن أن تنبثق من أفكار جديدة.

الاستنتاجات والتوصيات

17 - **أثنت اللجنة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لما يقوم به من عمل في مجالات تغير المناخ، والقدرة على الصمود في وجه الكوارث والنزاعات، والنظم الإيكولوجية الصحية والمنتجة، والإدارة البيئية، والمواد الكيميائية، والنفايات ونوعية الهواء، وكفاءة استخدام الموارد، وإبقاء البيئة قيد الاستعراض، وفقاً لولاياته وعلى النحو المبين في البرامج الفرعية ذات الصلة، مع تعميم مراعاة ما يقوم به من عمل في مجال القدرة على الصمود في وجه الكوارث والنزاعات، وفقاً لولاياته.**

18 - **ولاحظت اللجنة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج البيئة للفترة 2022-2025 وأن خطط البرامج قد تغيَّرت بناء على ذلك بالنسبة لعام 2022، وأكدت في هذا الصدد أهمية الاتساق في اسم وأهداف واستراتيجيات كل من البرنامج والبرامج الفرعية.**

19 - **وأثنت اللجنة على برنامج البيئة لمراعاته توصيات التقييم ذات الصلة.**

20 - **وأوصت اللجنة بأن تشجِّع الجمعية العامة برنامج البيئة على تنقيح مقاييسه للأداء البرنامجي لجعلها أكثر تحديداً وقابلية للقياس والتحقيق وأكثر واقعية ومحدَّدة أكثر زمنياً من أجل زيادة مساءلة مديري البرامج.**

21 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 11، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهناً بإدخال التعديلات التالية:**

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

الفقرة 14-3 (ب)

بعد عبارة "برنامج فرعي 2 جديد [بدلا منه]، هو التحولات الرقمية"، تُضـــاف عبارة "دعماً للعمل البيئي".

الفقرة 14-10

يُستعاض عن عبارة "وبالإضافة إلى مبدأي البرمجة المتمثلين في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب" بعبارة "وبالإضافة إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ومبدأ البرمجة القائم على عدم ترك أي أحد خلف الركب".

قبل عبارة "وحمايتها"، تُحذف عبارة "الإنسان الواجبة".

البرنامج الفرعي 1

العمل المناخي

الاستراتيجية

الفقرة 14-20

تُحذف عبارة "لتحويل أسواقها".

الفقرة 14-21

يُستعاض عن عبارة "بوصفها مخططاً" بعبارة "في سياق الاستدامة".

البرنامج الفرعي 2

التحولات الرقمية

بعد عبارة "التحولات الرقمية"، تضاف عبارة "دعماً للعمل البيئي".

البرنامج الفرعي 3

العمل المتعلق بالطبيعة

النتيجة 3: خفض مخاطر الجوائح والأزمات الصحية في المستقبل عن طريق تعزيز الاعتبارات البيئية المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الفقرة 14-69

بعد عبارة "الأبعاد [البيئية المتعددة] للصحة"، تُضاف عبارة "، مع الأخذ في الاعتبار أن مفهوم نهج الصحة الواحدة يحتاج إلى مزيد من المناقشة".

البرنامج الفرعي 4

الإدارة البيئية

النتيجة 3: تحسين اتساق السياسات البيئية من خلال بناء القدرات في مجال القانون البيئي

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

الفقرة 14-92

يُستعاض عن عبارة "(د) وضع وتطوير معايير ومفاهيم جديدة، مثل مبدأ الدستورية البيئية وسيادة القانون في مجال البيئة، في العديد من البلدان؛" بعبارة "(د) وضع وتطوير تدابير جديدة في التشريعات التي تسهم في حماية البيئة في العديد من البلدان، بما يتماشى مع الظروف الوطنية؛".